الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد
دراسة في آراء اللغويين وأسباب النشوء

عمر علي المقوشي

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة الملك سعود بالرياض - كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

ملخص البحث

اللغة في طور نشأتها يدل اللفظ الواحد فيها على معنى واحد، ومع تطورها تظهر ألفاظ الواحد منها يدل على أكثر من معنى، ومعانٍ يُدل عليها بأكثر من لفظ، وقد أشار إليها سيبويه في كتابه، ووضع من جاء بعده لها مصطلحات الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد، ولقد عُني اللغويون والمشتغلون بالتفسير والفقه بآثار ذلك التطور اللغوي على واقع اللغة في عصور الاحتجاج، وصنفوا فيها الكتب.

وقد توافق اللغويون على تعريف تلك الظواهر اللغوية، لكنهم إلى زمننا لم يتفقوا على وجودها، فما بين مقر بوجودها، ومنكر لها متأول لشواهدها، وتوسط معاصرون فأقروا بوجودها مع ردهم كثيرا من شواهدها، وقد رُجِّح في البحث أن اللغويين القدامى لم يختلفوا على وجود تلك الظواهر في الواقع اللغوي، بل اتفقوا، وردّ فريق المنكرين وقوع تلك الظواهر إلى أسباب لهجية ولغوية، وهذا لا يعدُّ إنكارا للظواهر، بل تفسير لوجودها في الواقع اللغوي.

Search Summary

The language is in its infancy, the single term denotes a single meaning, and as it develops, the words of one show more meaning, and meanings are more than a word, referred to by Sibawaihe in his book, and the status of the following it has the terms of synonymity, verbal participation and antagonism, and the linguistically, the interpretation and the literature have spoken of the effects of that linguistic development on the language reality of the times of protest, in which they have categorized the books.

Linguistically may agree to the definition of these linguistic phenomena, but to the time they have not agreed to exist, they are located, and her denier of her evidences, and the intercession of contemporaries, acknowledged her presence with a lot of evidence, and likely in the research that the old linguistically did not differ on the existence of those phenomena in the linguistic reality, they agreed, and the team of the evils responded these phenomena are for reasons of language and linguistic, and this is not a denial of phenomena, but an explanation of their existence in linguistic reality.

مقدمة

بحث علماء اللّغة علاقة اللفظ بالمعنى، لاكتشاف المعاني من خلال الألفاظ الموضوعة لها، وقد شكلت الألفاظ العربية متعددة المعنى جزءا مهماً من دراسات اللغويين، إذ تميزت العربية بكثرة الألفاظ متعددة المعنى حتى أضحت من خصائصها، ولقد اصطلحوا على هذه الظاهرة بـ(الاشتراك اللفظي)، وما كان منه ذا معنيين متضادين جعلوه تحت مصطلح (التضاد)، وعكس الاشتراك اللفظي ما أسموه (الترادف)، التي عُني بها اللغويون أيضا، ولم يعنَ اللغويُّون وحدهم بتلكم الظواهر، بل شاركهم الأصوليون، وليس بمستغرب أن يولوها ما تستحق من عناية، فالقرآن مصدر التشريع الأول يعتمد تفسيره وتأويله على فهم معاني ألفاظه، مما يعين على فهم دلالات النص، وعلى هذا الفهم يكون بيان الأحكام، والتشريعات، والعقائد، ومفاهيم القرآن المتعدِّدة.

ولأهميّة هذا الموضوع، عُنِيَ العلماء بالألفاظ، ونشأ عن هذه العناية أعمال أثْرت التراث اللغويّ، بعضها مستقل في كتب، وأخرى في مباحث، وكثير منها مبثوث في كتب لهم أعمّ، وقد نشأ خلاف في وجود تلك الظواهر، أو في كثرتها، وما يزال المتعرضون لهذه الظواهر في اختلاف.

وهذا العمل سيحاول تتبع ظواهر الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد وما يتصل بها من قضايا عند اللغويين العرب عارضاً آراءهم وما دار بينهم حول تلك القضايا من خلاف.

وقد قسم العمل إلى مقدمة فتمهيد، ثم حديث في ثلاثة مباحث، أولها مبحث عن الترادف، ومبحث ثانٍ عن الاشتراك اللفظي، وثالث عن التضاد، وختم العمل بأهم ما توصل إليه البحث.

وقد ذيِّل كل مبحث بشواهد من القرآن الكريم، وكان تفسير البحر المحيط خير ما تؤخذ الشواهد منه، فهو من أوعى كتب التفسير بالمباحث اللغوية.

تمهيد

مما أعجز الله العربَ به القرآنُ الكريم، قال تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِنْ مِثْلِهِ}(١)، وإعجازه في جوانب متعددة، لعل أظهرها الإعجاز اللغويُّ، وقد جعل الله فيما أوحاه إلى نبيه صلى الله عليه وسلم إعجازاً لغوياً أبهر العربَ، ولا غرو فقد آتاهم اللهُ فصاحة في اللسان، وبلاغة في الكلام، ونظما للقول محكما، وقد كان من صفات العربية ثراؤها ألفاظاً مفردة، ومجازات، وكنايات، وتعابير، وقد ذهب بعض المحدثين إلى "أنه لم تغنَ لغةٌ بمثل ما غنيتْ به اللغةُ العربيةُ من تعدد المفردات الدالَّة على معنى واحد من ناحية، أو تعدد معاني اللفظة الواحدة، إلى درجة التضاد بينها في بعض الأحيان من ناحية أخرى"(٢).

ولقد تناول اللغويون القدامى ظواهر الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد ضمن مباحث فقه اللغة، بل إن منهم من صنف فيها كتباً جمعوا فيها ما يرون أنه من بابها، ومن أولئك قطرب في (الأضداد)، والأصمعي في (ما اختلفت ألفاظه، واتفقت معانيه)، وابن الأنباري في (الأضداد)، والرماني في (الألفاظ المترادفة).

(١) من سورة البقرة، من الآية ٢٣.
(٢) عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٣٣.

بحث اللغويون مسألة تعدد المعنى ومشكلات العلاقات الدلالية بين الألفاظ بحثاً مستفيضاً، وقد قسموا ألفاظ اللغة من حيث دلالتها إلى أنواع، هي:

١- المتباين: وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد.

٢- المترادف: وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد.

٣- المشترك اللفظي: وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.

٤- المتضاد: وهو اللفظ الواحد يدل على معنيين متناقضين، ودلالته على معنيين يدخله في الاشتراك اللفظي؛ لذا تحدث عنه بعضهم في معرض حديثه عن الاشتراك اللفظي، ولأن المعنيين متضادان أفرد بعضهم له بابا مستقلا.

وما يدخل تحت تعدد المعاني للفظ واحد، أو تعدد الألفاظ لمعنىً واحد، ويمثل مشكلة لغوية هو الترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد.

أولاً: الترادف:

يُعَدُّ الترادف في العربية من الظواهر اللغوية التي كثُر حولها الكلام بين اللغويين قدمائهم ومحدثيهم، عربهم وعجمهم، وقد عدها كثير منهم خصيصة من خصائص العربية، ومظهرا من مظاهر إعجازها.

حدّ الترادف:

أ- الترادف لغة:

الترادف لغةً: التتابع، جاء في اللسان: "الرِّدْفُ: ما تَبِعَ الشيءَ. وكل شيء تَبِع شيئاً، فهو رِدْفُه، وإذا تَتابع شيء خلف شيء، فهو التَّرادُفُ،... وتَرَادَفَ الشيءُ: تَبِع بعضُه بعضاً. والترادفُ: التتابع..."(١).

ب- الترادف اصطلاحاً:

وفي الاصطلاح هو "الألفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحد باعتبار واحد. قال: واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ، فليسا بمترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلَّا على شيءٍ واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذات، والآخر على الصفة، والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول، والفرق بينه وبين التابع أن التابعَ وحدَه لا يفيد شيئاً، كقولنا: عطشان نطشان"(٢)، ولعلّ سيبويه أول من ذكر هذا النوع دون أن يسميه، قال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردف).
(٢) السيوطي، المزهر مج ١ ص ص ٤٠٢-٤٠٣.

قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشباهه كثيرٌ"[١].

اختلاف اللغويين في الترادف:

اختلف اللغويون الأقدمون في هذه الظاهرة، كما اختلف في وقوعها المحدثون عرباً وغير عرب، وقد كان الخلاف في وقوع الترادف مستأثِراً باهتمام أهل اللغة، فقد اختلفوا في جواز وقوع الترادف؛ لذا كان تعرضهم للمسألة لمحاولة الإجابة عن السؤال: هل الترادف في اللغة جائز أم غير جائز؟. وكان كلام كل واحد منهم تأييداً لمذهبه، بل إن تصانيفهم في المترادف من الألفاظ كانت جزءاً من ذلك الخلاف.

والذي ينظر في كتب الأقدمين لا يجد للخلاف في جواز وقوع الترادف بين الألفاظ أثراً، فسيبويه صرح بوجوده، والأصمعي وضع فيه كتاباً أسماه (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه). حتى جاء ابن الأعرابي فأنكره، وأوَّلَ ما جاء منه[٢]، وانقسم اللغويون بعده إلى فريق متابعٍ له، منكرٍ وقوعَ الترادف، سائقٍ الحججَ على صحة مذهبه، وفريقٍ مقرٍّ بوقوعه، محتجٍّ لذلك بالأدلة والبراهين، معززٍ كل هذا بالأمثلة والشواهد الدالة على وقوع الترادف.

الفريق الأول:

(١) سيبويه، الكتاب مج ١ ص ٢٤.
(٢) ابن الأنباري، الأضداد ص ٧.

أثبت جمهور اللغويين وقوع الترادف[١]، وساقوا لذلك حججاً عقلية، وأخرى نقلية، من تلك الحجج العقلية قولهم: "لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارة، وذلك أنا نقول في لا ريب فيه: لا شك فيه، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد"[٢].

ومن حججهم أن الترادف من شأنه "التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر"[٣]، وليتهم احتجوا بالاستعمال اللغوي، وأن العربّي كان يعرف للمعنى الواحد أكثر من لفظ، جاء في المزهر "قال أبو زيد: قلت لأعرابي: ما المُحْبَنْطِئ؟ قال: المتَكَأْكِئ. قلت: وما المتَكَأْكِئ؟ قال: المتَآزِف. قلت: ما المتَآزِف؟ قال: أنت أحمق"[٤]، ومعناها: الرجل القصير.

ولعل الأقرب إلى الصواب الإقرار بوقوع الترادف في اللغة، سواء في لغة واحدة، أو في اللغة المشتركة، والقرآن على قداسته فسر العلماء ألفاظه بما يرادفها، وكذلك أجازوا رواية الحديث النبوي بالمعنى مما يدل على وقوع الترادف في لغة العرب، ومن شواهد الترادف في القرآن انبجس وانفجر، قال

(١) انظر: ابن جني، الخصائص مج ٢ ص ٩٣، وأبا هلال العسكري، الفروق اللغوية ص ٣٦، والسيوطي، المزهر مج١ ص ٢٨٤.
(٢) السيوطي، المزهر مج١ ص ٤٠٤.
(٣) المصدر نفسه، مج١ ص ٤٠٦.
(٤) المصدر نفسه، مج ١ص ٤١٣.

أبو حيان في قوله تعالى: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ}(١): "جاء هنا {انفجرت}، وفي الأعراف {انبجست} فقيل: هما سواء، انفجر، وانبجس، وانشق مترادفات، وقيل: بينهما فرق، وهو أن الانبجاس هو أول خروج الماء، والانفجار اتساعه وكثرته، وقيل: الانبجاس: خروجه من الصلب، والانفجار: خروجه من اللين، وقيل: الانبجاس: هو الرشح، والانفجار: هو السيلان، وظاهر القرآن استعمالهما بمعنى واحد؛ لأن الآيتين قصة واحدة"(٢)، ومنه الخشية والخوف، قال أبو حيان: "الذي تدل عليه اللغة والاستعمال أن الخشية والخوف مترادفان، قال تعالى: {فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ} [آل عمران:١٧٥]، كما قال هنا: {فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي} [البقرة:١٥٠]"(٣).

ومن الترادف طحا، ودحا، قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا}(٤): "طحا ودحا بمعنًى واحد، أي: بسط، ووطأ"(٥).

ومن الترادف مما جاء في القرآن خفي وأخفى، قال أبو حيان في قوله تعالى: {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيْهَا}(٦): "قال أبو عبيدة: خفيت وأخفيت

(١) من سورة البقرة، من الآية ٦٠.
(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٣٩٠، والتي في سورة الأعراف، من الآية ١٦.
(٣) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٦١٦.
(٤) من سورة الشمس، الآية ٦.
(٥) أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ ص ٤٧٢.
(٦) من سورة طه، من الآية ١٥.

بمعنى واحد، وقد حكاه أبو الخطاب، وهو رئيس من رؤساء اللغة، لا شك في صدقه"[(١)].

ومثله جَنّ وأجنَّ قال تعالى: {فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا}[(٢)]، قال أبو حيان: "جنَّ عليه الليل، وأجنَّ: أظلمَ"[(٣)].

والناس والأناسيّ مترادفان، ففي قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ}[(٤)] قال أبو حيان: "الناس اسم جمع لا واحدة له من لفظه، ومرادفه أناسي جمع إنسان أو أنسي"[(٥)].

الفريق الثاني:

أنكر بعض اللغويين وقوع الترادف، ولعل أقدم من نسب إليه هذا المذهب ابنُ الأعرابي، فقد روى ثعلب عنه قوله: "كل حرفين أوقعتهما العربُ على معنىً واحد، في كل واحد منهما معنىً ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمُض علينا فلم نُلزِم العربَ جهله. وقال: الأسماء كلُّها لعلَّةٍ، خصت العرب ما خصت، منها من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله. وقال أبو بكر: يذهب ابن الأعرابي إلى أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها" [(٦)]، وتابعه تلميذه

(١) أبو حيان، تفسير البحر مج ٦ ص ٢١٨.
(٢) من سورة الأنعام، من الآية ٧٦.
(٣) أبو حيان، تفسير البحر مج ٤ ص ١٦٧.
(٤) من سورة البقرة، من الآية ٨.
(٥) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ١٧٩.
(٦) ابن الأنباري، الأضداد ص ٧.

ثعلب في إنكار الترادف والاحتجاج لامتناع وقوعه، إذ عدَّ ما يظن من المترادفات "من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فالأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة"(١).

وإلى هذا المذهب مال ابن الأنباري، واحتج له، قال: "يذهب ابن الأعرابي إلى أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها، من قولهم: قد تكوّف الرمل تكوَّفاً، إذا ركب بعضه بعضاً، والإنسان سمي إنساناً لنسيانه... فإن قال لنا قائل: لأيِّ علَّةٍ سُمِّي الرجل رجلاً، والمرأة مرأة،... قلنا: لعلل علمتها العرب وجهلناها، أو بعضها، فلم تَزُل عن العرب حكمةُ العلم بما لحقنا من غموض العلة، وصعوبة الاستخراج علينا"(٢)، وعلى هذا تلميذ ثعلب ابن فارس، قال: "يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف والمهند والحسام، والذي تقوله في هذا أن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"(٣).

ومن أولئك المنكرين ابن درستويه، قال: "لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيءَ ذلك في لغتين مختلفتين،

(١) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٣.
(٢) ابن الأنباري، الأضداد ص ص ٧-٨.
(٣) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٤.

فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثيرٌ من اللغويين والنحويين"[١]، وعلى هذا أبو هلال العسكري[٢]. ومن المانعين أبو علي الفارسي، جاء في المزهر "كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ إلا اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة"[٣].

وأصحاب هذا الرأي بالغوا في إنكار الترادف، وجعلوه كله من المتباين، وغير خافٍ أنهم قد تكلفوا كثيراً في ردِّه بحجج ترتكز على القول بالفروق بين تلك الألفاظ، اعتماداً على أصل وضعها، متجاهلين سنة التطور اللغوي، والتغير الذي يطرأ على دلالات الألفاظ حتى ينسى المستخدمون أصل الوضع، أو كما قال ابن جني: "أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا"[٤].

وقد اعترفوا أنفسهم بغموض أسباب التسمية كما سلف من كلام ابن الأعرابي وابن الأنباري، وعلى هذا يصعب قبول رأيهم، ففي هذا مجافاة لطبيعة اللغة وما فيها من تطور، وإبعاد للمستخدمين عن حقيقة الاستعمال

(١) المصدر نفسه، مج ١ ص ٣٨٤.
(٢) انظر: أبا هلال العسكري، الفروق اللغوية ص ٣٥.
(٣) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٥.
(٤) ابن جني، الخصائص مج ١ ص ٦٦.

اللغوي. وإلا هل يعقل أن يعدَّ (بِرُمَّتِهِ وجَمِيْعاً) ليسا مترادفين، لأن (بِرُمَّتِهِ) أصلُ وضعِها أن رجلاً قال لآخر: خذ البعير برمته، والرمة: الحبل البالي، وقد كان في عنق ذلك البعير رمة، فأصبحوا يقصدون (برمته) أي: جميعاً، فالاستعمال اللغوي لا ينظر إلى هذا الأصل، بل يعتمد الاستعمال وما آلت إليه اللفظة من معنى[1]، فلا معوّلَ على حجج تستند إلى علل خفية، موغلة في تاريخ اللغة، كما احتجوا بأن اللغة توقيف، فلا يمكن أن يوضع لمعنى واحد أكثر من لفظ، وهذا الأمر لا يمكن الركون إليه، فهو غير مقطوع به من جانب، ومن جانب آخر توقيف اللغة لا يتعارض والسنن التي تقتضي تطور دلالة الألفاظ. ومما احتجوا به أن الترادف ينافي الحكمة والمنطق، ولا يحسُن إخضاع الظواهر اللغوية للمنطق العقلي إذا طبيعة اللغة تأبى ذلك.

ومما أنكروه في الترادف ما كان أصله من عدة لهجات، فهم ينظرون إلى اللغة على أنها بيئة لغوية واحدة، وفي هذا إغفال للغة المشتركة، وأنها تداخلت فيها اللهجات، وإن غلبت لهجة عليها، والذي ينظر في القرآن يجد الترادف فيه واضحاً، وفي البحث سنجد أمثلة للمترادفات العربية مما جاء في القرآن. لكن الغريب أن من يذهب إلى إنكار الترادف، ينكره نظريا، ويعترف به تطبيقياً، فهذا ابن الأعرابي يروى عنه أنه قال: "يقال للعمامة: هي العمامة، والمشْوَذ، والسِّبّ، والمقْطَعَة، والعصَابَة، والعصَاب، والتأَج، والمِكْوَرة"[2]، وهذا ثعلب، وهو من منكري الترادف يقول: "يقال: أقمن به،

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رمم).
(٢) السيوطي، المزهر مج ١ص ٤١٠.

وأخلق به، وأحجِ به، وأحرِ، وأعس"[1]، فهي عنده بمعنى واحد. وكذلك فعل ابن الأنباري في أضداده، قال: "أكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين...، والضرب الآخر: أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: البُرُّ والحنطة، والعَير والحمار، والذئب والسِّيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى"[2]. وهذا يخالف ما كانوا يقولون به من إنكار لوقع الترادف.

وردُّ مذهبهم لا يعني إنكار التباين بين ما يظن من المترادفات جملة وتفصيلا، بل إن التباين هو الأصل، لكن لا ينكر وقوع الترادف بين ألفاظ اللغة لأسباب سترد بعد هذه المسألة.

المحدثون:

عندما ننظر في مذاهب اللغويين المحدثين نجد الأعم الأغلب يقرُّون بوجود الترادف، وينكرون على منكره، وفي الوقت نفسه لا يقبلون كل الأمثلة التي أوردها المقرُّون بالظاهرة للترادف، فقد وضعوا لما يدخل في الألفاظ المترادفة شروطاً[3]، أهمها:

١) الاتحاد في المعنى بين الكلمتين اتحاداً كاملاً.

٢) الاتحاد في البيئة اللغوية، بحيث تنتمي اللفظتان إلى البيئة نفسها، أي: إلى لهجة واحدة.

---

(١) ثعلب، المجالس مج ١ ص ٢٥٣.

(٢) ابن الأنباري، الأضداد ص ص ٦-٧.

(٣) انظر: أنيس، في اللهجات العربية ص ١٧٨-١٧٩، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٢٢-٣٢٣.

٣) الاتحاد في العصر بحيث تكون اللفظتان مستخدمتين بمعنى واحد في زمن واحد، أما اللفظتان إذا اتحدتا في المعنى، وكانت إحداهما تستخدم في عصر من العصور، والأخرى في عصر مختلف بالمعنى نفسه فليستا بمترادفتين.

٤) ألا يكون إحداهما تطوراً عن الآخر، فإذا كانت إحداهما أصلاً للأخرى، فلا ترادف.

وهذه الشروط تجعلهم يبتعدون بعض الشيء عن مذهب جمهور اللغويين القدماء، لكنها لا تجعلهم يشاركون أولئك المنكرين، فأضحوا بذلك فريقاً ثالثاً يتوسط بين الفريقين.

أسباب كثرة الترادف في اللغة:

لوقوع الترادف في اللغة عند من يقول بوجوده، أو وقوع ما يظن ترادفا عند من ينكره أو يثبته ويرد كثيرا منه أسبابٌ، ومن أهمها:

١- تعدد اللهجات:

وقد أشار إلى ذلك الأقدمون، قال السيوطي في معرض حديثه عن أسباب الترادف "أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسمَ الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفي الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الأخرى"[(١)].

(١) السيوطي، المزهر مج ص ٤٠٥، وانظر: ابن جني، الخصائص مج١ ص ٣٧٤، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ص ٣١٦-٣١٨.

٢- التطور اللغوي:

من أسباب كثرة الترادف التطور اللغوي في اللفظة، فمن "الكلمات ما تشترك معانيها في بعض الأجزاء، وتختلف في البعض الآخر... فإذا مرَّ عليها زمنٌ طويل، ودعت عوامل تغير المعاني... أصبحت تلك الكلمات مترادفة؛ لأن المعاني لا تبقى على حالة واحدة، فقد يصبح الخاص عاماً، أو يصبح العام خاصاً"(١).

٣-كثرة صفات المسمى:

وذلك بحسب أحواله، ومن ذلك السيف وأسماؤه، والناقة وأسماؤها، والعسل وأسماؤه... إلى آخره مما ورد في كتب التراث، فهي في الأصل صفات بحسب المنشأ أو اللون أو الحالة، لكنها التصقت بذلك المسمى حتى كادت أن تكون اسماً له، كالجون ويطلق على الحصان، والجون في الأصل لونٌ، لكنه أضحى يطلق على الحصان، وذلك لكثرة وروده مع الحصان، ومعروف أن حذف الموصوف جائز إذا دل عليه دليل، ولا شك في أن الشيوع قرينة كافية(٢). وقد فطن إلى ذلك الأقدمون، وقصة أبي علي الفارسي وأسماء السيف ليست بعيدة عنا(٣).

---

(١) أنيس، في اللهجات العربية ص ١٨٣، وانظر: علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ص ٣٢٠، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) انظر: أنيس، في اللهجات العربية ص ص ١٨٣-١٨٤، والنادري، فقه اللغة ص ٣٠٥.

(٣) انظر: السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٥.

٤- المجازات المنسية:

مما يولِّد الترادف استعمالُ بعض الألفاظ استعمالاً مجازياً، ومع مرور الوقت ومع كثرة شيوعها في ذلك الاستعمال المجازي لا يكاد يُلمح المعنى الحقيقي، فيُصبح ذلك المعنى المجازي مرادفاً لذلك الحقيقي، ومن ذلك الرحمة فلعلها استخدمت بمعنى الرأفة استعمالاً مجازياً في بادئ الأمر، إذ أصلها الرحم الذي يجمع الإخوان، ويوجب التراحم بينهم، ومع طول العهد نُسِي أو تُنُوسي معناها الحقيقي، وأصبحت مرادفة للرأفة، ومثلها أصبح وأضحى وأمسى، فلعل الأصل أنها تعني اتصاف اسمها بخبرها في الصباح أو الضحى أو المساء، ومع شيوعها أصبحت تعني اتصاف المبتدأ بالخبر مفرغاً من دلالته على الزمن المعين(١).

٥- الاقتراض اللغوي:

ينشأ عن الاحتكاك بين الأمم، وذلك أن يستخدم أفراد بيئة لغوية ألفاظاً من بيئة لغوية أخرى، فتصبح اللفظتان المقترضة والأصلية مترادفتين، فَمِمَا استعاره العربُ من الألفاظِ الدمقسُ والإستبرقُ للحرير، والبهرجُ للباطل، والبختُ للخط(٢).

(١) انظر: أنيس، في اللهجات العربية ص ص ١٨٢-١٨٣، وعبد التواب، فصول في اللغة ص ص ٣١٨ -٣١٩.

(٢) انظر: أنيس، في اللهجات العربية ص ١٨٣ وعبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية ص ص ٣٢١-٣٢٢، والنادري، فقه اللغة ص ٣٠٥.

٦- إغفال الفوارق الدلالية بين الألفاظ:

بين الألفاظ المترادفة فروقٌ دلالية، لكنها مع طول الوقت وكثرة الاستخدام تُهمل، فتصبح متفقة المعنى أو تكاد، ويمكن أن نضرب مثلا بـ(رمق ولحظ ورنا)، فكلها تدل على النظر، مع وجود فارق يعرفه المتكلم حتى اليوم، فرمق تعني: النظر بمجامع العين، ولحظ يدل على النظر من جنب الأذن، ورنا يفيد إدامة النظر في سكون[١].

ما سبق من أهم أسباب نشوء الترادف في اللغة، والذي يظهر أن الخلاف لم يكن جوهرياً، قال السيوطي بعد ذكره لآراء اللغويين في ظاهرة الترادف: "والحاصلُ أنّ من جَعَلها مترادفةً ينظر إلى اتحادِ دلالتها على الذاتِ، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيدِ معنى، فهي تُشْبه المترادفة في الذات، والمتباينة في الصفات"[٢].

(١) انظر: النادري، فقه اللغة ص ٣٠٦.
(٢) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٥.

ثانياً: الاشتراك اللفظي:

لا شك في أن الاشتراك اللفظي علامةٌ واضحة في اللغة العربية، وهو خصِّيصة لها، وعاملٌ من عوامل تنميتها، وقد تنبَّه العلماء له، وأشاروا إلى شواهده، والمعاني التي تدور ألفاظُه حولها.

وتُعدُّ ظاهرة الاشتراك اللفظي -مثلُها في ذلك مثلُ الترادف- مشكلةً من مشاكل العلاقات الدلالية، التي تشرح العلاقات بين الكلمات في اللغة الواحدة؛ لكونها تسير خلافًا للأصل، الذي يقتضي أن يكون للَّفظ الواحد معنًى واحدٌ، وللمعنى الواحد لفظٌ واحد، والسياق هو الَّذي يعيِّن أحد المعاني المشتركة للَّفظ الواحد، ولا شك في أن السّياق لا يقوم على كلِمة مفردة، بل على التركيب النحوي، الذي يعيِّن المعنى المناسب، وقد ضرب بعض اللغويين (الغُرُوب) مثلاً للاشتراك اللفظي، حيث أنشد "ثلاثة أبيات على قافية واحدة، يستوي لفظها ويختلف معناها:

يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَوَاعِي الهَوَى ... إِذْ رَحَلَ الجِيرَانُ عِنْدَ الغُرُوبْ
أَتْبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ أَزْمَعُوا ... وَدَمْعُ عَيْنَيَّ كَفَيْضِ الغُرُوبْ
بَانُوا وَفِيهِمْ طِفْلَةٌ حُرَّةٌ ... تَفْتَرُّ عَنْ مِثْلِ أَقَاحِي الغُرُوبْ

الغروب الأوَّل غروب الشَّمس، والثاني: جمع غَرْب، وهو الدلْو العظيمة المملوءة، والثَّالث: جمع غَرْب، وهو الوهاد المنخفضة"[١]، وما كان للقارئ أن يعين معنى كل واحد منها لولا السياق.

حدُّ الاشتراك اللفظي:

أ – الاشتراك لغةً:

جاء في اللسان "الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء: مخالطةُ الشريكين، يقال: اشترَكنا بمعنى: تَشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتَشارَكا وشارَك أَحدُهما الآخرَ... واسم مشترك تشترك فيه معان كثيرة كالعين ونحوها فإنه يجمع معاني كثيرة "[٢].

ب– الاشتراك اللفظي اصطلاحًا:

يُعَدُّ سيبَوَيْهِ أول من أشار إلى الاشتراك اللفظي، حيث قال: "اتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير"[٣]، وذكرَ السيوطي تعريف المشترك اللفظي عند أهل الأصول، قال هو: "اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[٤].

(١) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٧٦.
(٢) ابن منظور، اللسان، مادة (شرك).
(٣) سيبويه، الكتاب ص ٢٤.
(٤) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٦٩.

اختلاف اللغويين في الاشتراك اللفظي:

احتوى القرآن الكريم والحديث الشريف على طائفة من الألفاظ مشتركة المعاني، عُني بجمعها وتصنيفها عدد من علماء اللغة، وكان ذلك سبباً في اختلاف المفسرين وعلماء الفقه والأصول في تأويل كثير من آيات القرآن، وتفسير مجموعة من الأحاديث النبوية، مما أدى إلى الاختلاف في استنباط أحكام فقهية، وفي تحديد بعض الأفكار والمواقف العقدية، وقد دفع ذلك الأصوليين والفقهاء والمتكلمين إلى الاهتمام بالاشتراك اللفظي وبالمسائل الأخرى المتعلقة بدلالات الألفاظ عامة، كما دفع بعض اللغويين أنفسهم إلى المزيد من الاهتمام بالاشتراك اللفظي والتوجه لجمعه والتأليف فيه، والخوض في مناقشة ما يتعلق منه بألفاظ القرآن.

وكما كان في وقوع الترادف في اللغة خلاف بين اللغويين اختلف العلماء في الاشتراك اللفظي في ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب الإثبات:

أكثر الأصوليين واللغويين على أن الاشتراك اللفظي "ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إما من واضعين، بأن يضع أحدهما لفظا لمعنًى، ثم يضعه الآخر لمعنًى آخر،... وإما من واضع واحد لغرض الإيهام على السامع... والأكثرون أيضا على أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ، ومن الناس من أوجب وقوعه، قال: لأن المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية،

فإذا وُزِّع لزم الاشتراك"[(١)]، ومن هذا الفريق الذى أيد وقوع الاشتراك اللفظي في اللغة العربية لغويّون كثر، على رأسهم الخليل وسيبويه، وأبو عبيدة، والأصمعي[(٢)]، والذي يظهر أن هذا المذهب أقرب للصواب، وأكثر اتساقا مع طبيعة اللغة، ومع الواقع اللغوي.

ومن أعظم النصوص حجية مما وقع فيه الاشتراك اللفظي القرآنُ، ومن ذلك الربُّ، وهو "السيد، والمالك، والثابت، والمعبود، والمصلح، وزاد بعضهم بمعنى الصاحب... وبعضهم بمعنى الخالق العالم لا مفرد له"[(٣)].

وفي قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}[(٤)] ذكر أبو حيان أن "لفظة العرش مشتركة بين معانٍ كثيرة، فالعرش: سرير الملك...، والعرش: السقف، وكل ما علا وأظلَّ فهو عرش، والعرش: الملك، والسلطان، والعز، قال زهير:

تَدَارَكْتُمَا عَبْساً وَقَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا * وَذُبْيَانَ إِذْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَعْلُ**

...، والعرش: الخشب الذي يطوى به البئر بعد أن يطوى أسفلها بالحجارة، والعرش: أربعة كواكب صغار أسفل من العواء، يقال لها: عجز

(١) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٦٩، وانظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ٣٠٢، والحمد، فقه اللغة ص ١٧٠.

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص مج ٢ ص ٩٣، والسيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٦٩، وعلي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص ١٨٩، وأنيس، في اللهجات العربية ص ١٩٢.

(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ١ ص ١٣٠.

(٤) من سورة الأعراف، من الآية ٥٤.

الأسد، ويسمى عرش السماك، والعرش: ما يلاقي ظهر القدم، وفيه الأصابع"(١).

ومن باب الاشتراك اللفظي (استوى) قال أبو حيان في تفسيره للآية السابقة: "واستوى أيضاً يستعمل بمعنى استقر، وبمعنى علا، وبمعنى قصد، وبمعنى ساوى، وبمعنى تساوى، وقيل: بمعنى استولى"(٢).

ومن الاشتراك اللفظي (عزَّر)، قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِيْ وَعَزَّرْتُمُوهُم}(٣): "عزّر الرجل. قال يونس بن حبيب: أثنى عليه بخير، وقال أبو عبيدة: عظمه، وقال الفراء: ردّه عن الظلم، ومنه التعزير؛ لأنه يمنع من معاودة القبيح،... وقال آخر في معنى التعظيم:

وَكَمْ مِنْ مَاجِدٍ لَهُمُ كَرِيْمٍ *** وَمَنْ لَيْثٌ يُعَزَّرُ فِي النَّدِيِّ

وعلى هذه النقول يكون من باب المشترك"(٤).

ومن الاشتراك اللفظي (العين) قال أبو حيان في قوله تعالى: {فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا}(٥): "العين لفظ مشترك بين منبع الماء والعضو الباصر،

(١) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ٤ ص ٣١٠، والبيت لزهير بن أبي سلمى المزني، انظر: ابن منظور، اللسان، مادة (ثلل).
(٢) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ٤ ص ٣١٠.
(٣) من سورة المائدة، من الآية ١٢.
(٤) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ٣ ص ٤٥٨، والبيت لم أهتد لقائله، وهو بلا نسبة عند ابن الأنباري، انظر: الأضداد ص ١٤٧.
(٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠.

والسحابة تقبل من ناحية القبلة، والمطر يمطر خمساً أو ستاً لا يقلع، ومن له شرف في الناس، والثقب في المزادة، والذهب وغير ذلك"[١].

ومن الاشتراك اللفظي (كفر)، قال أبو حيان في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِم}[٢]: "الكفر: الستر، ولهذا قيل: كافرٌ للبحر، ومغيب الشمس، والزارع، والدافن، والليل، والمتكفر، والمتسلح، فبينها كلها قدر مشترك، وهو الستر"[٣].

ومن الاشتراك اللفظي (الدِّيْن) قال أبو حيان عن معناه: "الجزاء (دِنَّاهم كما دانوا) قاله قتادة، والحساب {ذَلِكَ الدِّيْنُ القَيِّمُ} [الروم:٣٠] قاله ابن عباس، والقضاء {وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِيْنِ اللهِ} [النور: ٢]... قالَه أبو الفضل، ... والملة {وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيْنًا} [المائدة: ٣]، {إِنَّ الدِّيْنَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ} [آل عمران: ١٩]، والقهر، ومنه المدين للعبد، والمدينة للأمة قاله يمان بن رئاب... وحكى أهلُ اللغة دِنْتهُ بفعله دَيْناً ودِيناً بفتح الدال وكسرها جازيته ...، والدِّين السياسة، الديَّان السايس، ... والدين الحال، قال النضر بن شميل: سألت أعرابياً عن شيء، فقال: لو لقيتني على دين غير هذا لأخبرتك، والدين الداء عن اللحياني"[٤].

(١) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ١ ص ٣٨٠.
(٢) من سورة البقرة، من الآية ٦.
(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط مج ١ ص ١٧٠.
(٤) المصدر نفسه، مج ١ ص ١٣٦.

وفي قوله تعالى: {إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا}(١) قال أبو حيان: "الرقيب فعيل للمبالغة من رَقَبَ يَرْقُبُ رَقباً ورُقُوباً ورُقْبَاناً: أحدَّ النظر إلى أمر ليتحقَّقَهُ على ما هو عليه...، والرقيب السهم الثالث من السبعة التي لها أنصباء، والرَّقِيب ضرب من الحيات، والمرَقَب: المكان العالي المشرف الذي يقف عليه الرقيب، والارتقاب الانتظار"(٢).

ومنه أيضاً (طحا) قال أبو حيان عنه في قوله تعالى: {وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا}(٣): "أي: بسط ووطأ، ويأتي طحا بمعنى ذهب...، ويقال: ما أدري أين طحا، أي: ذهب. قاله أبو عمرو، وفي أيمان العرب: لا والقمر الطاحي، أي: المشرق المرتفع"(٤).

ومن الاشتراك اللفظي (النصر) قال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: {وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ}(٥): "النصر العون، أرض منصورة: ممدودة بالمطر...، والنصر العطاء، والانتصار الانتقام"(٦).

ومما يُعَدُّ من الاشتراك اللفظي (قضى) إذ ذَكَر له أبو حيان معانيَ عِدة، مثل التقدير، والإمضاء، والخلق، والأمر، والإلزام، والإيفاء، والإرادة،

(١) من سورة النساء، من الآية ١.
(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ٣ ص ص ١٥٨-١٥٩.
(٣) من سورة الشمس، الآية ٦.
(٤) أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ ص ٤٧٢.
(٥) من سورة البقرة، من الآية ٤٨.
(٦) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٣٤٤.

قال في قوله تعالى: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ}(١): "قضى: قدَّر، ويجيء بمعنى أمضى"(٢)، وقال في موضع آخر: "ويكون بمعنى خلق {فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَات} [فصلت: ١٢]، وأعلم {وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيْلَ فِي الْكِتَابِ} [الإسراء:]، وأمر {وَقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ} [الإسراء: ٢٣]، وألزم، ومنه قضى القاضي، ووفّى {فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ} [القصص: ٢٦]، وأراد {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا} [آل عمران: ١٣٤]"(٣).

ومن الألفاظ المعدودة من الاشتراك اللفظي (الكظم)، قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَالْكَاظِمِيْنَ الْغَيْظَ وَالْعَافِيْنَ عَنِ النَّاسِ}(٤): "الكظم الإمساك على غيظ وغم، والكظيم الممتلئ أسفاً، وهو المكظوم، وكظم الغيظ ردَّه من الجوف إذا كان يخرج من كثرته، فضبطه ومنعه كظم له، ويقال: كظم القربة إذا شدَّها، وهي ملأى، والكظام السير الذي به فمها، وكظم البعير جرَّته ردَّهَا في جوفه، أو حبسها قبل أن يرسلها إلى فيه، ويقال: كظم البعيرُ والناقةُ إذا لم يجترا"(٥).

(١) من سورة البقرة، من الآية ١١٧.
(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٥٢٧.
(٣) المصدر نفسه، مج ١ ص ٥٢٦.
(٤) من سورة آل عمران، من الآية ١٣٤.
(٥) أبو حيان، تفسير البحر مج ٣ ص ص ٥٩-٦٠.

المذهب الثاني: مذهب المنع:

ذهب نفر من علماء الأصول وبعض اللغويين إلى منع وقوع الاشتراك اللفظي مطلقاً، واحتجوا لذلك بأن الأصل أن يكون للفظ معنًى واحد، فليس من الحكمة مجيء أكثر من معنى للفظ واحد، وأن الاشتراك اللفظي طريق للإيهام والغموض، وأنه داخلٌ في باب المجاز، فلا يعد وجوده صفة محمودة؛ لأنه يسلب اللفظ جانباً من وضوحه وجلائه، فمن شروط اللفظ السليم وضوحه، لا عمومه، فأحسن الكلام ما أفهم السامعين مضمونه دون جهد أو عناء؛ لذا عمدوا إلى تأويل ما جعله المثبتون منه بما يخرجه من باب الاشتراك اللفظي، كأن يكون للفظ معنًى حقيقيٌّ واحد، أما المعاني الأخرى المذكورة له فهي على سبيل المجاز، أو للغتين مختلفتين، ومن أهم من يقول بهذا ابن درستويه[1]، القائل-وقد ذكر لفظ (وَجَدَ) واختلاف معانيه؛ إذ يُقال: وجد الشيء وُجدانا إذا عثر عليه، ووجد عليه موجدة إذا غضب عليه، ووجد به وَجْداً أحبه حبا شديداً-: "ظن من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظٌ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً، ولكن فرقوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها أيضاً مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهم

(١) انظر: السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٨٤، وأنيس، فدلالة الألفاظ ص ٢١٤، والصالح، في فقه اللغة ص ٣٠٣.

أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس؛ لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"[١].

المذهب الثالث: مذهب اللغويين المحدثين:

أما اللغويون المحدثون فيظهر أنهم اختلفوا فيما بينهم حيال تلك القضية، ففريق منكرٌ لوقوع الاشتراك اللفظي مطلقاً، كرمضان عبد التواب، الذي قال: "المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلا لمعنًى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي"[٢]، كما نسب مذهب المنع إلى أولمان وفندريس[٣]، وفريق مثبت لوقوعه، كصبحي الصالح الذي يرى أن الاشتراك اللفظي سبب من أسباب ثراء العربية، حيث يقول: "إن في المشترك لتنوعاً في المعاني بسبب تنوع الاستعمال، وإن في اشتمال العربية على قدر لا يستهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع السياق لدليلاً على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك"[٤].

وتوسط قومٌ من المحدثين بين المثبتين والمنكرين، ومن أولئك علي عبد الواحد وافي، الذي قرر أنه "من التعسف محاولة إنكار المشترك إنكارا تاما... غير أنه لم يكن ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها

(١) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٨٤.
(٢) عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٣٤.
(٣) انظر: عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٣٤.
(٤) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ٣٠٨.

الفريق الثاني"[١]، وإلى مثل هذا ذهب إبراهيم أنيس؛ إذ توقف عن قبول كل ما ذكر على أنه من المشترك، قال: "يظهر أن كلا الفريقين قد أسرف فيما ذهب إليه وبعُدَ عن جادة الصواب في بحثه، إذ لا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ما رُويَ لنا في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة، لا يتطرق إليه الشك، كذلك لا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له مع ما في هذا من التعسف والتكلف"[٢].

أسباب نشوء الاشتراك اللفظي:

يعزو الباحثون أسباب الاشتراك اللفظي إلى أسباب، سنقف على أهمها، فمن تلك الأسباب:

١) الاستعمال المجازي:

من عوامل نشوء الاشتراك اللفظي الاستعمال المجازي[٣]، ولا يقع الاستعمال المجازي في هذا الباب متعمداً، كما هو الحال في الشعر، بل قد يقع –كما قال السيوطي– في بيئة لغوية واحدة في وقت واحد دون تواضع بينهم، ثم ينتشر إلى بيئات أوسع، وأزمان أطول، وهذا نجده في لغتنا المحكية، فما أكثر المجازات عند المتكلمين، بعضها لا يكاد يبقى شهورا، ثم يُهجر،

(١) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص ١٩٠.
(٢) أنيس، في اللهجات العربية ص ص ١٩٢-١٩٣.
(٣) انظر: السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٧٥، وأنيس، في اللهجات العربية ص ١٩٣، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٢٦.

وربما لا يتجاوز بيئته الصغيرة، وبعضها الآخر يصارع، ثم يموت بانحسار جيله من المتكلمين، لكن قليلاً منها يبقى لأزمان، وينتشر بين البيئات اللغوية، فهذا الذي يبقى ويفرض نفسه على اللغة، وهذا كله يعود لعوامل تعود لطبيعة المجاز ومطلقه (مبتدعه) والبيئة التي اطلق فيها، ومن أمثلة الاشتراك اللفظي، وأسبابها الاستعمال المجازي: الراوية، ومعناها الجمل الذي يحمل قربة الماء، ثم أصبحت تعني القربة مجازاً، من باب إعطاء الشيء اسم مكانه.

٢) الاقتراض اللغوي:

يحدث الاقتراض بين اللغات، وقد تطابِق الكلمة المقترَضة كلِمةً موجودة في اللغة المقترِضة فتكون بذلك مشتركًا لفظيًّا، ويضرب إبراهيم أنيس لذلك مثلاً ببرج بمعنى الحصن اقترضته العربية من اليونانية، وصادف أن هذه المادة موجودة في العربية بمعنًى آخر فأصبحت هذه المادة من الاشتراك اللفظي[١].

٣) التطور الصوتي:

والمقصود به تغيير في النطق يطرأ على لفظ عن طريق الحذف، أو الزيادة، أو القلب المكاني، أو الإبدال، مما ينشأ عنه تطابق بين ذلك اللفظ ولفظ آخر يختلف عنه في المدلول، فيحصل الاشتراك اللفظي[٢]، فمن القلب المكاني دام ودمى حكى كراع أن (دام) في باب استفعال: استدام، ويستعمل

(١) انظر: أنيس، في اللهجات العربية ص ١٩٦، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٣١.

(٢) انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص ١٩٢.

بمعنى استدمى، ومنه خَطا وخَاط، وبقلْبِ خطا إلى خاط صارتا من الاشتراك اللفظي[١].

٤) تعدد اللهجات:

ذكر اللغويون أن من أسباب وقوع الاشتراك اللفظي اختلاف لغتين (لهجتين) في استخدام لفظٍ ما[٢]، حيث "يضع أحدهما لفظا لمعنًى، ثم يضعه الآخر لمعنًى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين"[٣]، ومن الاشتراك اللفظي بسبب التعدد اللهجي: الأَلْفَت، فهو الأحمق في لهجة قيس، والأعسر في لغة تميم[٤]، ولا يمنع أن يوضع أو يستعمل اللفظ الواحد للدلالة على معنيين قصداً، بل من الممكن أن يكون ذلك من قبل واضع واحد، أو من قبل واضعين اثنين، يضع أحدهما لفظاً لمعنى، كما يقول السيوطي، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويستمر استعمال اللفظ بالمعنيين الموضوعين كليهما[٥]؛ فالكلمات على نحو ما تبيَّنَ رموزٌ طيِّعَةٌ مرنة .

وسواء قلَّ الاشتراك اللَّفظي إلى الحدّ الَّذي اعترف به منكروه، أو كثُر إلى الحدّ الَّذي كتب فيه بعضهم مصنَّفات، فالأمر واحد، وهو أنَّه موجود في

(١) انظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ٣٠٤، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٢٩.

(٢) انظر على سبيل المثال: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص ١٩٢، وصبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ٣٠٤، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٢٩.

(٣) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٦٩.

(٤) انظر: السيوطي، المزهر مج ١ ص ٣٨١.

(٥) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

اللغة، وله دَور في تحديد هذه الدلالة أو تلك، غير أنَّ الفرق الَّذي قد يبدو بين هذا الفريق وذاك: أنَّ المثبتين له لم يبحثوا في أسباب وجودِه في اللُّغة، بل اكتفَوا بحدّ القول به، وأنَّه من تعدد اللهجات، أو من التوسّع المجازي، وما شاكل ذلك من آراء لم يرُم أصحابها التَّفصيل فيها، في حين فصَّل المقلّلون منه، أو المنكِرون له، في أسباب حدوثِه بما يدعم آراءهم ويزكِّيها، غير أنَّ المتتبّع لما ورد في اللغة من ألفاظ دالَّة على الاشتراك اللفظي في أغْلبها سيلاحظ أنَّها تعود إلى النقل والارتِجال وتنوُّع الاستعمال؛ لذلك لا بدَّ لضبط دلالة هذا النَّوع من الألفاظ من القيام بدراسات تُعنى بتاريخ الكلِمات في علاقتها بمصادرها الفعلية، وتتبّع الطُّرق التي استعملتْ بها فيها، وتتبُّع دلالتها في كلّ مرحلة، ليتميَّز المنقول والمرتَجل فيها من غيره، وهذا النَّوع من الدراسات هو ما تفتقر إليْه مكتباتُنا اليوم؛ إذ لو تتبَّعْنا كيفية استعمال الكلمات، لأمكننا الوصول إلى معناها الأصلي.

ثالثاً: الأضداد:

الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية أسهمت في نموّ الثروة اللفظية والاتساع في التعبير في اللغات، والتضاد ضرب من الاشتراك اللفظي، وهو اللفظة الواحدة لها معنيان مختلفان فأكثر، فإذا وصل هذا الاختلاف إلى حدَّ التعاكس عُدَّت اللفظة في الأضداد، ومن أمثلة التضاد: الصريم: لليل والنهار، والصارخ: للمغيث والمستغيث[1]، وقد عُنِي اللغويون بدراسة التضاد، و"ألف في الأضداد جماعةٌ من أئمة اللغة، منهم قُطْرُب، والتوزّي، وأبو بكر بن القاسم الأنباري، وأبو البركات ابن الأنباري، وابن الدهان، والصغاني"[2].

حدُّ التضاد:

أ- التضاد لغة:

الضد لغةً: "كل شيء ضادَّ شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار إذا جاء هذا ذهب ذلك"[3].

ب- التضاد اصطلاحاً:

(١) انظر: ابن الأنباري، الأضداد ص ٨.
(٢) السيوطي، المزهر مج ١ص ٣٩٧.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضدد).

وأما اصطلاحاً: فهي الألفاظ "التي توقعها العربُ على المعاني المتضادَّة، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين"(١)، يعني: "معنيين متضادين"(٢).

اختلاف اللغويين في التضاد:

اختلف العلماء حول وقوع التضاد، فانقسموا فرقاً:

الفريق الأول:

يقرّ بوجود التضاد جمهور اللغويين، منهم الخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشيباني، وقطرب، وأبو عبيدة، والأخفش الأوسط، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، وقد خص كثير منهم هذه الظاهرة بتأليف مستقل كقطرب، والأصمعي، وابن السكيت، وابن الأنباري(٣)، ومع إقرارهم بهذه الظاهرة فقد اعترفوا بقلة ألفاظ

(١) ابن الأنباري، الأضداد ص ١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨.
(٣) انظر: ابن الأنباري، الأضداد ص ١٣، والسيوطي، المزهر مج١ص٣٩٧، والحمد، فقه اللغة ص ١٨٠ .

التضاد، قال ابن الأنباري: "وهذا الضرب من الألفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب"(١).

وهذا الفريق يرى أن إفادة اللفظ الواحد معنيين متضادين أمر جائز في كلام العرب؛ لأن سياق الكلام يحدد المراد منه، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: "كلام العرب يصحح بعضُه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوعُ اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنًى واحد"(٢).

وهذا هو المذهب المختار، وقد جاء في كتاب الله ألفاظ مما عُدَّ من التضاد، فمن ذلك (أخفى)، قال أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى: {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيْهَا}(٣): "أخفى من الأضداد بمعنى الإظهار، وبمعنى الستر"(٤).

ومنه (ارتاب) قال أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: {وَالَّائِيْ يَئِسَنَ مِنَ الْمَحِيْضِ مِنْ نِسَائِكِمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ}(٥): "قيل: إن ارتبتم: شككتم في

(١) ابن الأنباري، الأضداد ص ٦.
(٢) المصدر نفسه ص ٢ .
(٣) من سورة طه، من الآية ١٥.
(٤) أبو حيان، تفسير البحر مج ٦ ص ٢١٨ .
(٥) من سورة الطلاق، من الآية ٤.

حالهن وحكمهن... فقيل: إن ارتبتم، أي: إن تيقنتم إياسهن، وهو من الأضداد"[١].

ومن التضاد (أسرَّ)، قال أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ}[٢]: "وأسروا من الأضداد تأتي بمعنى أظهر، قال الفرزدق:

وَلَمَّا رَأَى الحَجَّاجَ جَرَّدَ سَيْفَهُ *** أَسَرَّ الْحَرُورِيُّ الَّذِيْ كَانَ أَظْهَرَا

... وتأتي بمعنى أخفى، وهو المشهور فيها كقوله تعالى: {يَعْلَمُ مَا يُسِرُّوْنَ، وَمَا يُعْلِنُونَ} [هود:٥]، ويحتمل هنا الوجهين، أما الإظهار فإنه ليس بيوم تصبر، ولا تجلد، ولا يقدر فيه الكافر على كتمان ما ناله، ولأنه في حالة رؤية العذاب يتحسر على اقترافه ما أوجبه، ويظهر الندامة على ما فاته من الفوز ومن الخلاص من العذاب ...، وأما إخفاء الندامة فقيل: أخفى رؤساؤهم الندامة من سفلتهم حياءً منهم ومن توبيخهم"[٣].

ومن التضاد (عسعس) قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَالَّيلِ إِذَا عَسْعَسَ}[٤]: "قال الخليل: عسعس الليل: أقبل وأدبر. قال المبرد: هو من الأضداد"[٥].

---

(١) أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ ص ٢٨٠.

(٢) من سورة يونس، من الآية ٥٤.

(٣) أبو حيان، تفسير البحر مج ٥ ص ص ١٦٧-١٦٨، والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وانظر: ابن منظور، لسان العرب ، مادة (سرر)، وفيه أضمر بدلاً من أظهر.

(٤) من سورة التكوير، الآية ١٧.

(٥) أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ ص ٤٢٢.

ومن التضاد (فوق) قال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحِيْ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوْضَةً فَمَا فَوْقَهَا}[(١)]: "وما فوقها الظاهر أنه يعني في الحجم كالذباب والعنكبوت، قاله ابن عباس، ويكون ذكر البعوضة تنبيهاً على الصغر، وما فوقها تنبيهاً على الكبر، وبه قال قتادة وابن جريج، وقيل: المعنى فما فوقها في الصغر أي: وما يزيد عليها في الصغر، كما تقول: فلان أنذل الناس. فيقال لك: هو فوق ذلك، أي: أبلغ وأعرق في النذالة. قاله أبو عبيدة والكسائي، وقال ابن قتيبة: فوق من الأضداد ينطلق على الأكثر والأقل"[(٢)].

ومن التضاد (مسجور) ففي قوله تعالى: {وَالْبَحْرِ الْمَسْجُوْرِ}[(٣)]: قال أبو حيان: "قال قتادة: البحر المسجور المملوء، وهذا معروف من اللغة، ورجحه الطبري بوجود ماء البحر كذلك...، وقال ابن عباس: المسجور الذي ذهب ماؤه، وروى ذو الرمة الشاعر عن ابن عباس، قال: خرجت أمةٌ لتستقيَ، فقالت: إن الحوض مسجور، أي: فارغ، وليس لذي الرمة حديث إلا هذا... فيكون من الأضداد"[(٤)].

(١) من سورة البقرة، من الآية ٢٦.
(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٢٦٨..
(٣) من سورة الطور، من الآية ٦.
(٤) أبو حيان، تفسير البحر مج ٨ ص ١٤٤.

و(الهبوط) يطلق على الخروج عن البلدة، والدخول فيها، قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ}(١): "الهبوط هو النزول مصدر هبط، يهبط ويهبط بكسر الباء وضمها، والهبوط بالفتح موضع النزول، وقال المفضل: الهبوط: الخروج عن البلدة، وهو أيضاً الدخول فيها من الأضداد"(٢).

و(هجد) يطلق على النائم بالليل وعلى المصلي بالنهار، قال أبو حيان في قوله تعالى: {وَمِنَ الَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً}(٣): "قال أبو عبيدة: الهاجد النائم والمصلي، وقال ابن الإعرابي: هجد الرجل: صلَّى من الليل، وهجد نام بالليل، وقال الليث: تهجد استيقظ للصلاة، وقال ابن برزخ: هجَّدته: أيقظته، فعلى ما ذكروا يكون من الأضداد"(٤).

الفريق الثاني:

أنكر ابن درستويه وقوع التضاد، محتجاً بأنه نوع من الاشتراك اللفظي؛ لأنه قد قرر امتناع وقوع الاشتراك اللفظي، والتضاد قسم منه، نقل عنه السيوطي قوله: "النَّوْء: الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء، إذا طلع. وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد، وقد

(١) من سورة البقرة، من الآية ٣٦.
(٢) أبو حيان، تفسير البحر مج ١ ص ٣١١.
(٣) من سورة الإسراء، من الآية ٧٩.
(٤) أبو حيان، تفسير البحر مج ٦ ص ٦٦.

أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد"[١]، فهو يرفض وجود هذه الظاهرة كما فعلوا في إنكارهم للاشتراك اللفظي، حيث يرون فيه تعمية للدلالة، وأنه إذا "اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان، لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب"[٢].

الفريق الثالث: المحدثون:

ذهب أكثر المعاصرين إلى التوسط بين الفريقين فأقروا بوجود التضاد، لكنهم وجدوا أن غير قليل مما عدَّ من التضاد لا يمكن قبوله[٣].

والذي يظهر أن نفي ظاهرة التضاد أمر يتعارض وطبيعة اللغة وواقعها، كما أن قبول كل ما عُدَّ من التضاد غلوٌّ، ومما يمكن ملاحظته أن المؤيدين لهذه الظاهرة يصفون ما آل إليه الواقع اللغوي، في حين يتحدث المنكر عن أسباب هذه الظاهرة أو تلك، فهو يرد ما يعد تضادا إلى اختلاف اللهجات، أو إلى أي سبب آخر، فهو في حقيقة الحال مقر بوجودها، والمؤيدون يتحدثون عن أسباب وجودها، فيلتقون مع منكر وقوع التضاد في أن اللغة في الأصل لا يكون فيها اشتراك لفظي أو ترادف، لكن مع الزمن تنشأ تلك الظواهر، مما يعني أن لا خلاف بينهم، أو يكاد.

(١) السيوطي، المزهر مج ١ص ٣٩٦.
(٢) ابن الأنباري، الأضداد ص ١.
(٣) انظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص ص ١٤٩-١٥٠، وصبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص ٣٠٩، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ٣٣٩.

أسباب نشوء التضاد:

يرى الباحثون أن لظاهرة التضاد أسبابا، منها:

١- تعدد اللهجات:

وهذا السبب في تقدير الدلالة اللغوية وتحديدها بدقة تعليلٌ وجيه، إذ من غير المقبول أن يضع القومُ الذين يعيشون في بيئة واحدة اللفظ لمعنًى معيّن، ثمّ يضعونه للدلالة على ضده. وقد أوضح ذلك صراحة ابن الأنباري حين قال: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحيٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجون: الأبيضُ في لغة حي من العرب، والجون: الأسود في لغة حيٍّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر، كما قالت قريش: حسِب يحسِب... أخذوا يحسب بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون: حسَب يحسِب، فكأن حسِب من لغتهم في أنفسهم، ويحسِب لغة لغيرهم سمعوها فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على فعِل يفعِل"[(١)]. ولعلّ هذا الرأي من أقرب ما قيل في تعليل الأضداد إلى معايير التحليل اللغوي.

(١) ابن الأنباري، الأضداد ص ص ١١-١٢ .

٢- الاستعمال المجازي:

يراد به الاتساع في استعمال دلالة الألفاظ الحقيقية، والانتقال منها إلى معانٍ مجازية لعلاقةٍ ما تربطُ بين المعنيين، وقد يصل هذا الاتساع إلى درجة الضدية، ولما كثر استعمال هذه الألفاظ بمعانيها الجديدة ونُسِي الأصل عُدَّت من الأضداد(١).

٣-التطور الدلالي:

وهو الذي في ضوئه يمكن تعليل إطلاق معنى الطرب على الحزن والفرح وعده من الأضداد، في حين يرى ابن الأنباري أنه "ليس هو الفرح ولا الحزن، إنما هو خفّة تلحق بالإنسان في وقت فرحه وحزنه"(٢)، وقد يُلحظ هذا اليوم في الحركات وضرب الراح بعضها ببعض وإطلاق النار في حالي الفرح والحزن، مما يرجّح أن هذا أصل المعنى، ثم بالتطور اللغوي خُصّص للدلالة على ضدين، وقل مثل ذلك في المأتم الذي يدل على الضديّة في الحزن والفرح عند بعضهم، وإن كان يدل في الأصل على الجماعة، أو على جماعة النساء خاصة، في السرّاء والضرّاء، فالمعنى العام القديم تطور إلى معنيين متضادين.

(١) انظر: ابن الأنباري، الأضداد ص ٨ .
(٢) انظر: المصدر نفسه ص ١٠٣ .

٤- التفاؤل والتشاؤم والتهكم، والخوف من الحسد:

مما يمكن عدُّه من أسباب نشوء التضاد في اللغة استعمال اللفظ في معنى ضدِّه تفاؤلاً أو تشاؤما أو تهكماً، حتى يشيع في الاستخدام، ويكاد يُنسى أصلُها، ومن ذلك السليم للديغ، والبصير للأعمى، والمفازة للمهلكة (البيداء)، ويا عاقل! للرجل يستجهل، والقافلة تفاؤلاً بقفولها، أي: رجوعها، وإن كانت ذاهبة[١].

٥- عموم المعنى الأصلي:

يكون المعنى الأصلي للكلمة عاماً، ثم يتخصص في معنيين على طرفي نقيض[٢]، وقال ابن الأنباري: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنًى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك الصريم، يقال للّيل: صريم، وللنهار: صريم؛ لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد"[٣].

(١) انظر: ابن الأنباري، الأضداد ص ٥٦، وابن فارس، الصاحبي ١٩٦، والسيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠١ .

(٢) انظر: السيوطي، المزهر مج ١ص ٤٠١، وعبد التواب، فصول في فقه اللغة ص ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

الخاتمة:

غير خافٍ أن لنشأة الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد عواملَ لغويةً واجتماعية وتاريخية، كما لا يُنكر وجود تلك الظواهر في لغات البشر، أما في العربية المشتركة –وتُعدّ من أغنى اللغات في الترادف والاشتراك والتضاد– فقد تحدث جمهور اللغويين عنها مقرِّين بوجودها، وأفرد بعضُهم لها كتبا، وعارض قوم فأنكروا وجود تلك الظواهر، وأوَّلوا شواهدها، وردوها إلى أسباب، منها: الازدواج اللهجي، والتطور اللغوي، والاختلاف في الاستعمال بين الحقيقي والمجازي، والاقتراض اللغوي، وتعدد المسميات، وتداخل الصفات مما له علاقة بقضية الدالّ والمدلول.

وقد تناول البحث كلام اللغويين في تلك الظواهر، وخلص إلى أمور، لعل أهمها:

- أن هذه الظواهر موجودة في كل اللغات، إن على المستوى الفصيح أو على المستوى اللهجي، وهي مما يُكسب اللغة صفة الغنى، فهذه الظواهر من طبيعة اللغة البشرية حتى مع غلبة الظن على أنها لا تظهر في المراحل الأولية لنشأة اللغة.
- أن الخلاف لم يكن جوهرياً، قال السيوطي بعد ذكره لآراء اللغويين في ظاهرة الترادف: "والحاصلُ أنّ من جَعَلها مترادفةً ينظر إلى اتحادِ دلالتها

على الذاتِ، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيدِ معنى، فهي تُشْبه المترادفة في الذات، والمتباينة في الصفات"[١].

- ومما يدل على أن الخلاف لم يكن جوهريا أن كبار المنكرين يضربون لهذه المظاهر الأمثلة فهذا ابن الأعرابي يُروى عنه أنه قال: "يقال للعمامة: هي العمامة، والمشْوَذ، والسِّبّ، والمقْطَعَة، والعصَابَة، والعصَاب، والتاَّج، والمِكْوَرة"[٢]، وهذا ثعلب، وهو من منكري الترادف يقول: "يقال: أقمن به، وأخلق به، وأحجِ به، وأحرِ، وأعس"[٣]، فهي عنده بمعنى واحد. وكذلك فعل ابن الأنباري[٤].
- مما يدل على أن الخلاف لم يكن جوهريا أيضاً أن المؤيدين لهذه الظواهر يصفون ما آل إليه الواقع اللغوي، ولم يبحثوا في أسباب وجودِها في اللُّغة، بل اكتفَوا بالإقرار بوجودها، في حين يتحدث المنكرون لوجودها والمقللون عن أسباب تلك الظواهر، فهم في حقيقة الحال مقرُّون بوجودها، وبذا لا نكاد نرى خلافا في الإقرار بوجودها.
- وقد اتضح إقرار ابن الإعرابي –وهو أقدم من نُسب إليه المنع– بوجود هذه الظواهر في العربية ما رواه عنه ثعلب في الترادف، وهو قوله: "كل حرفين أوقعتَهما العربُ على معنىً واحد، في كل واحد منهما معنىً ليس

(١) السيوطي، المزهر مج ١ ص ٤٠٥.
(٢) المصدر نفسه، مج ١ص ٤١٠.
(٣) ثعلب، المجالس مج ١ ص ٢٥٣.
(٤) انظر: ابن الأنباري، الأضداد ص ص ٦-٧.

في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمُض علينا فلم نُلزِم العربَ جهله"[1]، فهو يقر بوجود المترادفات، على أن بينها فروقا دقيقة في أصل وضعها خَفِي عن المتأخرين بعضُها، وهذه طبيعة اللغةُ، فاللغة في أصل نشأتها يُوضع لكل مدلول فيها دالٌّ واحد، ومع تطورها ونشأة اللهجات قد يتحول العام إلى خاص، والخاص إلى عام، وتلغى الفروق.

- قد يحسن باللغويين المعاصرين القيام بدراسات تُعنى بتاريخ الكلِمات في علاقتها بمصادرها الفعلية، وتتبّع الطُّرق التي استعملتْ بها فيها، وتتبُّع دلالتها في كلّ مرحلة، ليتميَّز المنقول والمرتَجل فيها من غيره، وهذا النَّوع من الدراسات تفتقر إليْه مكتباتُنا اليوم؛ إذ لو تتبَّعْنا كيفية استعمال الكلمات، لأمكننا الوصول إلى معناها الأصلي.

(١) ابن الأنباري، الأضداد ص ٧.

المصادر

- **ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:**
الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- **أنيس، إبراهيم:**
في اللهجات العربية، ط ٨ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م).
دلالة الألفاظ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م).
- **ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي:**
المجالس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف، (د.ت)).
- **ابن جني، أبو الفتح عثمان:**
الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط١(جدة: دار الكتاب العربي، (د.ت)).
- **الحمد، محمد بن إبراهيم:**
فقه اللغة مفهومه-موضوعاته-قضاياه، ط٢ (الرياض: دار خزيمة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- **أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:**
تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض وزكريا النوني وأحمد الجمل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م).

- **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان:**
الكتاب كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
- **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال:**
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- **الصالح، صبحي:**
دراسات في فقه اللغة، ط ١٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م).
- **عبد التواب، رمضان:**
فصول في فقه العربية، ط٦ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠-١٩٩٩).
- **عمر، أحمد مختار:**
علم الدلالة، ط٧ (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- **ابن فارس، أبو الحين أحمد:**
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي (بيروت: المكتبة اللغوية العربية، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م).
- **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:**
لسان العرب، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م).
- **النادري، محمد أسعد:**
فقه اللغة مناهله ومسائله، ط١ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥).

- **أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل:**
الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- **وافي، علي عبد الواحد:**
فقه اللغة، ط١ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٤٥م).